الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

الأربعاء ٢٦ حزيران ٢٠٢٤ | الموافق ٢٠ ذو الحجة ١٤٤٥ هـ | العدد ٤٢٥٩ السنة الثامنة عشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع | www.alwatan.sy | Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | June 26, 2024 | No. 4259 | 18th year

٧ الازدحام سيد الموقف أمام الصرافات!

٩ تحذيرات من ارتفاع مؤشر خطورة الحرائق

٩ «السياحة» تطلب فحص الألعاب في المنشآت للتأكد من سلامتها

١١ عقبات في استثمار الواجهة الشرقية للكورنيش البحري بطرطوس

الصين والسعودية تبحثان تعزيز الشراكة الاستراتيجية الدفاعية

وكالات

بحث وزير الدفاع الصيني دونغ جون مع نظيره السعودي خالد بن سلمان العلاقات السعودية– الصينية، وسُبل تعزيزها في إطار الشراكة الاستراتيجية الدفاعية بما يخدم المصالح المشتركة، ويحقق تطلعات قيادتي البلدين الصديقين.

وقالت وكالة الأنباء السعودية «واس»: إن الجانبين «استعرضا العلاقات السعودية– الصينية، وسُبل تعزيزها في إطار الشراكة الاستراتيجية الدفاعية بما يخدم المصالح المشتركة، ويحقق تطلعات قيادتي البلدين الصديقين»، كما بحث الجانبان «الجهود التنسيقية المشتركة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين».

كما التقى خالد بن سلمان، نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية لجمهورية الصين الشعبية الفريق الأول جانغ يوشيا، وأكدا خلال اللقاء على أهمية العلاقات الاستراتيجية التي تجمع البلدين الصديقين، وبحث سبل تعزيز آفاق التعاون الثنائي في المجال العسكري والدفاعي، بالإضافة إلى مناقشة أبرز مستجدات القضايا الإقليمية والدولية والجهود المبذولة بشأنها، وعدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وأشارت «واس» إلى أنه «بتوجيه من القيادة وصل الأمير خالد بن سلمان بن عبد العزيز وزير الدفاع والوفد المرافق «أمس» إلى العاصمة الصينية بكين في زيارة رسمية»، والتقى نظيره الصيني بحضور وفدي الوزارتين.

ونهاية أيلول الماضي، قال متحدث وزارة الدفاع الصينية وو تشيان، في إحاطة صحفية: إن بلاده والسعودية «تسعيان إلى تعميق التعاون العملي والودي بين الجيشَين وتحسين مستوى التدريب العملي للقوات».

من جهة ثانية، أكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، ماو نينغ، أمس الثلاثاء، أن الصين تعارض العقوبات الأحادية الجانب، وقد قدمت احتجاجاً صارما إلى الإتحاد الأوروبي، جاء هذا التصريح في مؤتمر صحفي، تعليقاً على إدراج شركات صينية في الحزمة الرابعة عشرة من العقوبات المناهضة لروسيا، وفي هذه الحزمة وسّع الاتحاد الأوروبي القيود الشخصية لتشمل 116 فرداً ومنظمة.

غالانت أصر على تغيير الواقع في الشمال.. وأوستن: العواقب وخيمة..

قوات الاحتلال تواصل حرب الإبادة وتستهدف خمسة مراكز لإيواء النازحين

الوطن - وكالات

مع استمرار قادة الكيان المناورة والكذب بخصوص وقف العدوان على قطاع غزة والالتزام بما طرحه الرئيس الأميركي جو بايدن بخصوص صفقة تبادل الأسرى، جددت المقاومة الفلسطينية التأكيد بأن أي اتفاق لا يضمن وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب هو اتفاق مرفوض.

ولم يستطع وزير الدفاع في حكومة الاحتلال الإسرائيلي يوآف غالانت خلال تواجده في واشنطن، من دفع الأخيرة إلى قرع طبول الحرب ضد المقاومة في لبنان، رغم تأكيده خلال لقاء نظيره الأميركي لويد أوستن أن إسرائيل مصممة على تغيير الواقع في الجبهة الشمالية، وقوله: «جاهزون لأي سيناريو في مواجهة حزب الله»، إلا أنه سمع في بداية الاجتماع ما لا يسر خاطره حيث قال له أوستن: «يمكن بسهولة أن تتحول حرب جديدة بين إسرائيل وحزب الله إلى حرب إقليمية مع عواقب وخيمة على الشرق الأوسط»، مضيفاً: «مثل هذه الحرب ستكون كارثة على لبنان وستكون مدمرة للمدنيين الإسرائيليين واللبنانيين الأبرياء»، وذلك حسبما نقلت قناة «العربية».

من جهته كشف مستشار الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي أن إسرائيل تُفضل أن يكون حل الصراع مع لبنان بالدبلوماسية، ونقلت وكالة «رويترز» عن هنغبي، قوله: إن إسرائيل «ستحاول حل الصراع مع لبنان في الأسابيع المقبلة»، وأشار إلى أنها «تُفضل أن يكون ذلك بالدبلوماسية»، وبشأن الحرب على غزة، أكد مستشار الأمن القومي الإسرائيلي أن «القضاء على حركة حماس سيستغرق وقتاً طويلاً»، مردفاً: «لا يمكن القضاء عليها كفكر، فنحن بحاجة إلى فكر بديل، وليس إلى ضرب قدراتها العسكرية»، وأضاف: «نبحث مع واشنطن كيف يمكن للأمم المتحدة ودول أوروبية وعربية إيجاد بديل لحماس بغزة».

وفي المقابل وعقب مقتل إحدى شقيقاته في قصف إسرائيلي على غزة، أصدر رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية بياناً أمس الثلاثاء قال فيه: إن أي اتفاق لا يضمن وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب هو اتفاق مرفوض، وأضاف: «إذا كانت إسرائيل تظن أن استهداف أهلي وعائلتي سيغير من مواقفنا فهو واهم».

من استهدافات حزب الله للمستوطنات في شمال فلسطين المحتلة (عن الانترنت)

> المقاومة: أي اتفاق لا يوقف الحرب مرفوض

وواصل جيش الاحتلال أمس حرب الإبادة في قطاع غزة، وارتفاع عدد الشهداء منذ بداية العدوان إلى 37658 شهيدا و86237 جريحاً، حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس، وسط تركيز تكثيف الاحتلال غاراته واستهداف خمسة مراكز لإيواء النازحين في القطاع خلال الساعات الـ48 الماضية، ما تسبب باستشهاد وإصابة العشرات، حسبما ذكرت وكالة «وفا».

الوكالة «تحدثت عن عشرات الشهداء والجرحى إثر قصف الاحتلال خان يونس ومخيمي المغازي والشاطئ ومناطق جنوب غزة، وأشارت إلى وقوع شهداء وجرحى في قصف إسرائيلي على مدرستي إيواء تابعتين لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ وحي الدرج بمدينة غزة.

وأفاد الدفاع المدني بأن طواقمه انتشلت خمسة شهداء بينهم أطفال، في حين تم نقل عدد آخر من الشهداء والمصابين في مركبات مدنية إثر قصف الاحتلال مدرسة «أسماء» التي تؤوي نازحين في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، التي اشتعلت فيها النيران، كما انتشلت طواقم الدفاع المدني 6 شهداء جراء استهداف الاحتلال الإسرائيلي مدرسة عبد الفتاح حمود بمنطقة يافا وسط مدينة غزة، كذلك انتشلت الطواقم جثماني شهيدتين، ونقلت عدداً من الإصابات في الاستهداف الإسرائيلي لمنزل عائلة الزميلي في منطقة الشجاعية شرق المدينة.

الجيش يدمر آليات لـ«النصرة» ويقتل مسلحين من «أنصار التوحيد» و«أجناد الشام»

حلب- خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي

دمر الجيش العربي السوري أمس دشم مدفعية وسواتر ترابية ورتل آليات عسكرية لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي وحلفائه في ريف إدلب، بالتزامن مع قضاء وحدات من الجيش على العديد من هؤلاء المسلحين في سهل الغاب الشمالي بريف إدلب وتكثيفها لعملياتها البرية بتمشيط قطاعات بالبادية من خلايا تنظيم داعش الإرهابي.

مصادر ميدانية في «خفض التصعيد» أكدت في تصريح لـ«الوطن» أن وحدات الجيش، دمرت أمس دشم مدفعية وسواتر ترابية لما يسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي يقودها «النصرة»، عند خطوط تماس جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، كما دكت مدفعيتها الثقيلة رتل آليات عسكرية كانت متجهة بين بلدتي إحسم والبارة، وتمكنت من تدميرها وقتل من فيها من إرهابيي «النصرة».

وبينت المصادر أن الجيش استهدف مصادر إطلاق النار في محيط بلدات البارة وكنصفرة وكفر عويد وسفوهن، واستطاع إخراسها إثر تحقيق إصابات مؤكدة فيها، أدت إلى قتل وجرح عدد من إرهابيي «النصرة».

وذكرت المصادر أن وحدات الجيش قتلت وجرحت عدداً آخر من إرهابيي «أنصار التوحيد» و«أجناد الشام» في استهداف مقارهم ونقاط ارتكازهم في سهل الغاب غرب حماة.

أما في ريف حلب، فتركزت استهدافات مدفعية الجيش على نقاط انتشار إرهابيي «النصرة» في محيط مدينة دارة عزة ومحور الفوج 111 وقرب بلدات القصر وكفر تعال وكفر عمة، حيث يتمركز إرهابيو التنظيم الإرهابي ويشنون هجمات ويطلقون القذائف باتجاه نقاط الجيش في محور الفوج 46، وفق ما ذكرت المصادر الميدانية في «خفض التصعيد».

وفي البادية الشرقية، واصل الجيش تكثيف عملياته البرية بتمشيط قطاعات بالبادية من خلايا تنظيم داعش، بمؤازرة القوات الرديفة وبتغطية نارية من الطيران الحربي السوري والروسي.

طلبت من حاملي البطاقات الإلكترونية فتح حسابات مصرفية.. و«الصحة» رفعت معاينات الأطباء وأجور المشافي

الحكومة تبحث في «دعم مدروس» تحوله نقداً لتمكين مستحقيه من الحصول عليه

محمد راكان مصطفى
هناء غانم - فادي بك الشريف

بدأت الحكومة بشكل تدريجي ومدروس بالاتجاه نحو إعادة هيكلة الدعم الممنوح للمواطنين، فطلب مجلس الوزراء من المواطنين حاملي بطاقات الدعم الإلكترونية، «ممن لا يملكون حسابات مصرفية»، المبادرة إلى فتح حسابات مصرفية باسم حامل البطاقة خلال مدة ثلاثة أشهر، تمهيداً لتحويل مبالغ الدعم إلى هذه الحسابات، وذلك بالتوازي مع بدء وزارة الصحة باتخاذ إجراءات رفع الدعم عن القطاع الصحي عبر إصدار تعرفة جديدة لمزودي الخدمات الطبية من أطباء ومشافي عامة وخاصة، ومن المتوقع أن تشمل الخطوات القادمة قطاعات مدعومة أخرى.

مجلس الوزراء أكد في بيان له أن طلب فتح الحسابات المصرفية لا يعني أبداً أي تغيير في سياسة تقديم الدعم للمواطنين، كما لا يعني الإخلال بإيصال الدعم إلى مستحقيه، بل يعني بشكل مباشر تمكين المواطنين من الحصول على مستحقاتهم الكاملة من الدعم ومنع أي تعدٍّ على هذه المستحقات من أي جهات وسيطة قائمة أو محتملة.

وأشار إلى أن الإحصائيات المتوافرة تؤكد أن عدداً كبيراً جداً من المواطنين حاملي بطاقات الدعم يمتلكون حسابات مصرفية بأسمائهم تستخدم لتحويل الرواتب والأجور، أو لإيداع المدخرات أو لإتمام معاملات بيع وشراء العقارات، وقبض ثمن الحبوب، أو لأي سبب اقتصادي آخر، منوهة بتوجيه كل المصارف العاملة في البلد لتبسيط الإجراءات وتقديم كل التسهيلات الممكنة لتيسير عملية فتح الحسابات المصرفية.

كما شدد المجلس على أن التوجه نحو إعادة هيكلة الدعم يراعي بكل عناية موضوع توفير متطلبات وضرورات تغيير صيغة وآليات إيصال الدعم من مادي وسلعي إلى نقدي، والتأكد التام من قدرة كل مستحقي الدعم من الحصول على مستحقاتهم بكل يسر وسهولة، وأنه يتم متابعة ملف إعادة هيكلة الدعم بشكل مخطط ومدروس ضمن سياسة عقلنة الإنفاق العام والسعي لإيصال الدعم إلى مستحقيه بكل كفاءة وعدالة.

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد أوضح في تصريح مقتضب لـ«الوطن» أن ما أقر في جلسة الحكومة لا يتعدى طلب فتح حسابات مصرفية لحاملي بطاقة الدعم الحكومي «البطاقة الذكية» لا أكثر ولا أقل.

بدوره مدير في مصرف عام أوضح لـ«الوطن» أن القرار سيزيد الضغط على المصارف في الفترة القادمة لفتح حسابات جديدة لمن لا يملك حسابات من حاملي البطاقة الإلكترونية، منوهاً بقدرة المصارف على التخديم الكامل لذلك، إلا أنه رأى تحويل الدعم إلى مادي يصرف عن طريق الصرافات سيتسبب بمشكلة كبيرة لا بد من حلها عبر توسيع ثقافة الدفع الإلكتروني لدى المواطنين ما يخفف من الضغط على التعامل النقدي.

وفي السياق أصدرت وزارة الصحة قراراً رفعت بموجبه سعر الوحدة الجراحية من 700 ليرة سورية إلى 5 آلاف ليرة سورية، أي بما يزيد على 600 بالمئة.

ووفقاً للقرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه ارتفعت معاينة الطبيب الممارس العام إلى 25 ألف ليرة سورية، ومعاينة الطبيب الاختصاصي في العيادة إلى 40 ألف ليرة سورية، ومعاينة الطبيب الاختصاصي الذي تجاوزت ممارسته للمهنة 10 سنوات إلى 50 ألف ليرة سورية.

كما تضمن القرار تحديد أجور الإقامة في المستشفيات الخاصة والأقسام الخاصة استناداً إلى تصنيف الغرف في المستشفيات، حيث تحسب بنصف السعر المحدد من وزارة السياحة لغرف الفنادق وتشمل أجورها الإقامة والإطعام في جميع غرف ودرجات تصنيف الغرف في المستشفيات وتعتمد أي تعديلات تصدر من وزارة السياحة، حيث يكون التصنيف غرفة درجة ممتازة وغرفة درجة أولى وغرفة درجة ثانية وغرفة درجة ثالثة، وذلك وفقاً للموجودات المطلوبة للإقامة ضمنها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» وصف مصدر مسؤول في وزارة الصحة التعرفة الجديدة بأنها تنسجم مع الواقع الراهن، وأنها شملت الوحدات الطبية وتعرفة الطبيب والخدمات المقدمة في كل المشافي الخاصة والعامة.

> لا تغيير في سياسة تقديم الدعم للمواطنين
>
> عدد كبير من المواطنين حاملي بطاقات الدعم يمتلكون حساباتٍ مصرفيةً
>
> معاينة الطبيب العام 25 ألف ليرة والاختصاصي 40 ألفاً

أرسلان: الدولة بقيادتها وجيشها الملاذ الوحيد للسويداء

الوطن

أكد رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني طلال أرسلان أمس، أن كل بند صادر عن الاجتماع الذي عُقد في دار طائفة المسلمين الموحدين الدروز في السويداء أول أمس، برئاسة شيخ العقل يوسف جربوع، وبمشاركة جمع من المرجعيات الدينية والاجتماعية يعبّر عن حقيقة أبناء جبل العرب وموقفهم وتاريخهم، مشددا على أن الدولة بقيادتها الحكيمة وجيشها تبقى الملاذ الآمن الوحيد للسويداء كما لكل المحافظات السورية.

وقال أرسلان في بيان نشره الموقع الرسمي للحزب الديمقراطي: «كل التأييد والدعم للاجتماع الذي عُقد في دار طائفة المسلمين الموحدين الدروز في السويداء برئاسة شيخ العقل يوسف جربوع، وبمشاركة جمع من المرجعيات الدينية والاجتماعية، فكل بند صادر عن هذا الاجتماع يعبّر عن حقيقة أبناء جبل العرب وموقفهم وتاريخهم، وتبقى الدولة بقيادتها الحكيمة وجيشها الملاذ الآمن الوحيد للسويداء كما لكل المحافظات السورية».

وأول أمس عقد اجتماع في دار طائفة الموحدين الدروز في مدينة السويداء، ضم رجال دين ووجهاء على رأسهم شيخ العقل يوسف جربوع، وذلك على خلفية الأحداث التي جرت يوم الأحد الماضي، من اشتباكات متفرقة حصلت بين مجموعات مسلحة محلية من جهة، وعناصر الجيش والأجهزة الأمنية المتواجدة في محيط مبنى فرع حزب البعث من جهة أخرى.

وشدد المجتمعون في بيان صدر في نهاية الاجتماع التأكيد على أن محافظة السويداء جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، والوقوف إلى جانب الجيش العربي السوري في مهامه الكبرى في الحفاظ على الوطن وسيادته.

وأكد ضرورة تعاون المجتمع المحلي ودعمه في بسط السلطة القانونية الشرعية على ساحة المحافظة والوطن، والتمسك بالعادات والتقاليد المعروفية الشريفة الأصيلة، وإحياؤها في نفوس هذا الجيل، والتحذير من عاقبة التفريط بها والخروج عنها.

ودعا البيان إلى المحافظة على مؤسسات الدولة وعدم المساس بها، وطالب الدولة بتفعيل الضابطة العدلية للقيام بمهامها في فرض النظام وحماية المواطنين وحقوقهم وأملاكهم، والنهوض العام بالمجتمع، وتقديم حزمة إصلاحات متكاملة لإنعاش حياة الناس والوقوف على همومهم.

وختم البيان بتحريم التعدي والتأكيد على أن دم السوري على السوري حرام.

منحت المحافظات دعماً مالياً.. ولتجاوز الصعوبات والمعوقات التي واجهت تخصيصها

«الإدارة المحلية» تمدد مهلة إنشاء ساحات تفاعلية لنقل أكشاك ذوي الشهداء والجرحى

الوطن

حرصاً على تجاوز الصعوبات والمعوقات التي واجهت العديد من الوحدات الإدارية في تخصيص وحدات بيع مؤقتة لأكشاك ذوي الشهداء وجرحى الحرب، أصدرت وزارة الإدارة المحلية والبيئة تعميماً تضمن تمديد مهلة المحافظات لتخصيص هذه الوحدات حتى نهاية الشهر العاشر من العام الحالي بعدما كانت المدة تنتهي في نهاية الشهر الحالي.

وتضمن التعميم أنه تلتزم المحافظات خلال مده أقصاها يوم 31 من الشهر العاشر من العام الحالي بإنجاز عدد إجمالي من وحدات البيع المؤقتة يعادل عدد رخص إشغال للأكشاك الممنوحة والدائمة لذوي الشهداء وجرحى الحرب التي تنتهي مدتها نهاية الشهر الحالي، إضافة إلى 25 بالمئة من عدد طلبات رخص إشغال أكشاك التي تقدم بها ذوي الشهداء وجرحى الحرب وذلك من كتله الاعتماد المخصص من الوزارة لهذه الغاية وحسب البيانات النهائية المعتمدة من قبلكم الخاصة بكل وحدة إدارية والواردة إلى الوزارة أصولاً قبل تاريخ 13/6/2024.

وأكد أنه تقوم الوحدات الإدارية بمنح رخص أشغال مؤقتة لمدة أقصاها 31/12/2024 غير قابلة للتجديد لذوي الشهداء وجرحى الحرب الذين تنتهي مدة رخص إشغالهم «للأكشاك أو البسطات» بتاريخ 30/6/2024 وذلك على المواقع التي يشغلونها حالياً وتعتبر هذه رخص الإشغال ممنوحة بموجب هذا البند منتهية حكماً في نهاية العام الحالي ويترك لذوي الشهداء وجرحى الحرب الذين تنتهي مدة رخص إشغالهم حرية التصرف بهياكل الأشكال المملوكة لهم خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ انتهاء مدة رخص الإشغال وتلتزم الوحدات الإدارية بالتحقق من إعادة الوضع إلى ما كان عليه تحت طائلة المسؤولية.

ويحق لذوي الشهداء وجرحى الحرب الذين تنتهي مدة رخص إشغالهم في نهاية العام الحالي، التقدم قبل نهاية العام، بطلبات الحصول على رخص إشغال وحدات بيع مؤقتة في المواقع التي تم توظيفها وتجهيزها، مشيراً إلى أن الوحدات الإدارية تمنح رخص إشغال وحدات البيع المؤقتة لمن تقدموا بهذه الطلبات لمدة عام واحد اعتباراً من تاريخ 1/1/2025.

ومنح التعميم المحافظات دعماً مالياً لمصلحة الوحدات الإدارية المعنية حسب الإمكانات والموارد المتاحة لتنفيذ وحدات بيع مؤقتة بمساحة 4 م2 لكل وحدة قابلة للفك والتركيب وفق نموذج موحد على مستوى المحافظة، على أن يتم تثبيتها في المواقع التي يتم تجهيزها وتوظيفها بحيث تعتبر هذه الوحدات من الموجودات الثابتة للوحدات الإدارية وبما يعزز مساهمه ذوي الشهداء وجرحى الحرب في الأنشطة الاقتصادية من دون تحميلهم أي أعباء مادية لتأمين هياكل وحدات البيع المؤقتة، وضماناً لعدم حصول أي انقطاع في استفادة ذوي الشهداء وجرحى الحرب من رخص الإشغال الممنوحة والدائمة.

وشدد على المحافظات أن تلتزم بوضع الشروط الفنية والحقوقية الخاصة برخص إشغال وحدات البيع المؤقتة على أن تتضمن إلزام شاغلها بإجراءات الصيانة الدورية والإصلاحات اللازمة والتعهد بإعادتها على الحالة التي كانت عليها بتاريخ منح رخص الإشغال.

كما تلتزم الوحدات الإدارية بمتابعة تنفيذ مضمون الفقرة د من التعميم رقم 193 الصادر في بداية الشهر الثاني من العام الحالي حال جهوزية وحدات البيع المؤقتة وتثبيتها في المواقع التي تم توظيفها وتجهيزها ومنح رخص إشغال وحدات بيع مؤقتة لذوي الشهداء وجرحى الحرب ممن لم يستفيدوا سابقاً من رخصة إشغال «الكشك أو البسطة» لمدة عام قابلة للتمديد لمده خمس سنوات وذلك لما نسبته 25 بالمئة من عدد الطلبات المقدمة من ذوي الشهداء وجرحى الحرب بحسب تسلسل تاريخ تسجيلها لدى الوحدات الإدارية حيث تشكل هذه النسبة مرحلة أولى من العمل، على أن يتم استكمال معالجة باقي الطلبات المقدمة إلى الوحدات الإدارية وفق الإمكانات والموارد المتاحة.

ويعد المحافظون والمكاتب التنفيذية لمجالس المحافظات ورؤساء الوحدات الإدارية المعنيين مسؤولين عن تنفيذ بنود هذا التعميم مع التقيد التام بالمهل والمدد الزمنية المحددة.